



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الحادية والسبعون

روما، 4-6 أكتوبر/تشرين الأول 2016

استعراض اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض

موجز

قامت اللجنة، خلال دورتها السبعين المنعقدة في عام 2014، بتفويض "مكتب لجنة مشكلات السلع، من خلال إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية، القيام بالعمل اللازم في ما يخص اللجنة الاستشارية، بما في ذلك النظر في إمكانية إلغائها، وعرض توصياته على اللجنة في دورتها الحادية والسبعين في عام 2016". وتعرض هذه الوثيقة عمل مجموعة العمل والتوصيات المنبثقة عن استعراض اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض (اللجنة الاستشارية الفرعية).

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى النظر في النقاط التالية لاتخاذ قرار بشأنها:

- ◀ اجتماع اللجنة الاستشارية الفرعية
- ◀ اتخاذ قرار بشأن اجتماعات اللجنة الاستشارية الفرعية
- ◀ مكان أمانة اللجنة الاستشارية الفرعية
- ◀ الإبلاغ عن معاملات المعونة الغذائية
- ◀ توحيد البيانات المتعلقة بالمعونة الغذائية ونشرها

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن محتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني: boubaker.benbelhassen@fao.org



mr107

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً - مقدمة

1- ناقشت لجنة مشكلات السلع (اللجنة) دور اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (اللجنة الاستشارية الفرعية) في دورتها الخامسة والستين المنعقدة في عام 2005، حينما كانت جولة مفاوضات الدوحة على أشدها، وكان متوقفاً لها أن تؤدي إلى ضوابط جديدة متعلقة بالمعونة الغذائية. وتم الإعراب عن شواغل بشأن استمرار جدوى هذه اللجنة وقدرتها على الوفاء بولايتها. فقد تم تقويض وظيفتها المتمثلة في رصد معاملات المعونة الغذائية على نحو متزايد بسبب إخفاق الجهات المانحة الرئيسية في الإبلاغ في الوقت المناسب.

2- ولذلك، اعتبر إجراء استعراض شامل للجنة الاستشارية الفرعية وللأسباب الكامنة وراء الصعوبات التي تواجهها أمراً مناسباً. وتم الإعراب عن شواغل متجددة بشأن وضع التقارير المرفوعة إلى اللجنة الاستشارية الفرعية في الدورة الثامنة والستين للجنة مشكلات السلع في عام 2010 (التقرير الأخير للجنة المرفوع إلى لجنة مشكلات السلع)، بما في ذلك بشأن طول اجتماعاتها وتواترها. واقترح بعدها تقرير اللجنة الاستشارية الفرعية "خفض تواتر عقد الاجتماعات أو إبقاء الأمور مفتوحة لاجتماعات مخصصة إذا كانت هناك مسائل يتعين طرحها"².

3- ونظرت اللجنة، في دورتها التاسعة والستين المنعقدة في عام 2012، في توصية تقدمت بها الأمانة تفيد بأنه "ينبغي الكف عن دورة الاجتماع العادي للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض لتستبدل باجتماع مخصص كلما اقتضت الحاجة أو القيام بمراجعة رسمية لهذه اللجنة لتقرر ما إذا كان ينبغي أن تستمر"³. واتفقت لجنة مشكلات السلع على أنه "ينبغي إخضاع اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض لمراجعة رسمية من أجل تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه في إطار التزامات منظمة التجارة العالمية"⁴.

4- وقامت اللجنة، خلال دورتها السبعين المنعقدة في عام 2014، لدى النظر في نتائج دراسة مستقلة طلبت الأمانة إعدادها⁵، بتفويض "مكتب لجنة مشكلات السلع، من خلال إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية، القيام بالعمل اللازم في ما يخص اللجنة الاستشارية، بما في ذلك النظر في إمكانية إلغائها، وعرض توصياته على اللجنة في دورتها الحادية والسبعين في عام 2016"⁶ للنظر فيها.

5- وتعرض هذه الوثيقة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل التابعة للجنة مشكلات السلع والمعنية باللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض لتنظر فيها لجنة مشكلات السلع.

¹ الفقرة 31 من تقرير الدورة الخامسة والستين للجنة مشكلات السلع، 11-13 أبريل/ نيسان 2005.

² الفقرة 10 من الوثيقة CCP 10/Inf.7، تقرير الدورة الثامنة والستين للجنة مشكلات السلع، 14-16 يونيو/ حزيران 2010.

³ الفقرة 8 من الوثيقة CCP 12/INF/11، تقرير الدورة التاسعة والستين للجنة مشكلات السلع، 28-30 مايو/ أيار 2012.

⁴ الفقرة 27(و) من الوثيقة C 2013/23، تقرير الدورة التاسعة والستين للجنة مشكلات السلع، 28-30 مايو/ أيار 2012.

⁵ دور اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض في سياق التزامات منظمة لتجارة العالمية وآفاق المستقبل، الوثيقة CCP 14/10 Rev.1، أغسطس/ آب 2014.

⁶ الفقرة 29 من الوثيقة C 2015/22، تقرير الدورة السبعين للجنة مشكلات السلع، 7-9 أكتوبر/ تشرين الأول 2014.

ثانياً – لمحة عامة عن الاتجاهات في مجالي تدفقات المعونة الغذائية وحوكمتها

6- لقد تضاءلت أهمية المعونة الغذائية كوسيلة لنقل الموارد خلال العقدين الماضيين، بحيث انخفضت من نحو 17 مليون طن متري في عام 1993 إلى أقل من 5 ملايين طن متري في السنوات الأخيرة. وفي حين تظل الحصة الأكبر من المعونة الغذائية عينية في المطلق (تحويلات مباشرة)، ثمة زيادة واضحة ومرحب بها في حصة الموارد النقدية المستخدمة. وبالنسبة إلى غالبية الجهات المانحة، يشكل توفير منح نقدية لشراء الأغذية محلياً 50 في المائة على الأقل من المعونة الغذائية التي تقدمها وحوالي 100 في المائة لعدة منها.

7- كما طرأت تغييرات هائلة في طريقة استخدام المعونة الغذائية. فقد تم تخصيص حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المعونة الغذائية في السنوات الأخيرة لعمليات الطوارئ التي مثلت، جنباً إلى جنب مع المعونة الغذائية الموجهة للشرائح الضعيفة من السكان في البلدان المستفيدة (المعونة الغذائية المرتبطة بمشاريع)، معظم إجمالي المعونة الغذائية المقدمة. ويُخصص جزء صغير فقط من المعونة الغذائية المقدمة (حوالي 3 في المائة من المجموع في السنوات الأخيرة) "لبرامج" المعونة الغذائية العينية، أي تبرعات تقدمها حكومة إلى حكومة أخرى لبيعها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

8- وتشير هذه الاتجاهات إلى أنّ الحقائق المتعلقة بممارسات الجهات المانحة في ما يخص المعونة الغذائية وطريقة استخدام المعونة الغذائية تتعد عن شاغلين رئيسيين للجنة الاستشارية الفرعية، أي الحلول محل السوق ومثبطات الإنتاج المحلي. ومن شأن تقليص المعونة الغذائية العينية وزيادة المعاملات الثلاثية الأطراف والمشتريات المحلية، بالاقتران مع خفض الأحجام الإجمالية للمعونة الغذائية بشكل ملحوظ، إظهار أنّ الشواغل بشأن تحويل مجرى المبادلات التجارية تتراجع. وفي الوقت ذاته، فإن استخدام المعونة الغذائية لحالات الطوارئ لتلبية احتياجات الأفراد الذين لهم قدرة شرائية محدودة يعني ضمناً أنه يفترض من هذا النوع من المساعدة أن يؤدي إلى استهلاك إضافي (أي الاستهلاك الذي لا يتجلى في السوق).

9- وقد مثل تعزيز هذا الوضع التقدم الكبير الذي أحرز في حوكمة المعونة الغذائية في منظمة التجارة العالمية واتفاقية المعونة الغذائية. وتعززت الضوابط المتعلقة بالمعونة الغذائية في منظمة التجارة العالمية⁷ خلال المفاوضات بشأن الزراعة في إطار جولة الدوحة. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص نهائي يتعلق بالمعونة الغذائية في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في نيروبي خلال الفترة من 15 إلى 18 ديسمبر/كانون الأول 2015⁸.

⁷ المشروع المنقح لطرائق العمل المتعلقة بالزراعة، الوثيقة TN/AG/W/4/Rev.4، منظمة التجارة العالمية، 6 ديسمبر/كانون الأول 2008.

⁸ المنافسة في مجال التصدير - القرار الوزاري بشأن المنافسة في مجال التصدير، المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2015 - الوثيقتان WT/MIN(15)/45 وWT/L/989. https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/nairobipackage_e.htm

10- ولا تعتبر المعونة الغذائية، بموجب اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة، الوسيلة الوحيدة لدعم الأمن الغذائي في البلدان الضعيفة، بل إنها جزء من سياق أوسع نطاقاً تشكّل فيه المعونة السلعية عنصراً واحداً من جهود المساعدة الغذائية، ومن المؤكد أنه ليس أهمها. وبالمثل، يتم في برامج المساعدة الغذائية الثنائية تسعير المعونة الغذائية بشكل كامل ووضع آليات أكثر صرامة للرصد والتقييم لضمان أن تكون المعونة الغذائية طريقة فعالة وكفؤة لنقل القيمة، مع إحالة المنافع إلى المجموعات المستهدفة بما يتناسب مع كلفة هذه البرامج مقارنة بأنواع التدخلات الممكنة الأخرى.

ثالثاً - الأنشطة الأخيرة للجنة الاستشارية الفرعية

11- تعود أصول اللجنة الاستشارية الفرعية إلى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، حين ولّد تراكم الفوائض الزراعية في أمريكا الشمالية فكرة مفادها إمكانية "تصريف" هذه الفوائض لمساعدة البلدان التي تشهد نقصاً في الأغذية. وأدّى هذا إلى وضع مبادئ المنظمة المتعلقة بتصريف الفوائض (المشار إليها في هذه الوثيقة بالمبادئ) وهي "مدونة سلوك دولية اعتمدها مجلس المنظمة في عام 1954، تشجّع الاستخدام البناء للسلع الزراعية الفائضة وتصون في الوقت نفسه مصلحة المصدرين التجاريين والمنتجين المحليين". وقد أنشئت اللجنة الاستشارية الفرعية في عام 1955 كجهاز فرعي للجنة مشكلات السلع التابعة للمنظمة بهدف الإشراف على هذه المبادئ.

12- وفي الواقع، ركّزت اللجنة الاستشارية الفرعية بشكل رئيسي على "برامج" المعونة الغذائية العينية التي تُحوّل إلى نقد والتي تندرج تحت إطار ضوابط منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمنافسة في مجال التصدير، وتخضع لعمليات الرصد التي تقوم بها اللجنة الاستشارية الفرعية بشأن الامتثال للمبادئ⁹.

13- ويشمل الامتثال للمبادئ مشاورات مسبقة وإبلاغ أمانة اللجنة الاستشارية الفرعية بصورة رسمية عن فرادى مبادلات المعونة الغذائية. ويتمّ هذا الإبلاغ على أساس "معاملة مقابل معاملة" وفي "الوقت الحقيقي" عموماً، ويشمل معلومات ذات صلة تتعلق بالسلعة المعنية، وكيف يمكن أن توفّر الجهة المانحة وكيف سيتمّ تسليمها واستخدامها في البلد المستفيد. وعادة ما تقوم اللجنة الاستشارية الفرعية بعملية الإبلاغ والاستعراض هذه قبل شحن السلعة.

14- وعرفت اللجنة الاستشارية الفرعية نشاطاً محدوداً منذ عام 2000، ولم يكن لها أي نشاط منذ عام 2010 عندما عقدت اجتماعها الأخير¹⁰. وهذا يشير، كما هو مبين أعلاه، إلى التراجع اللافت في الحجم الإجمالي للمعونة الغذائية والابتعاد عن "برامج" المعونة الغذائية العينية التي تُحوّل إلى نقد، ويعزى ذلك جزئياً إلى حتمية الاستجابة للاحتياجات الطارئة الملحة، وكذلك إلى انخفاض مستوى الإبلاغ من جانب البلدان المانحة.

⁹ في هذا الصدد، ترتبط المادة 10-4(ب) من اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، على نحو مباشر بمبادئ المنظمة تحت رכיعة المنافسة في مجال الصادرات.

¹⁰ عُرض آخر تقرير للجنة الاستشارية الفرعية على لجنة مشكلات السلع في دورتها الثامنة والستين في عام 2010. <http://www.fao.org/docrep/meeting/018/K7806a.pdf>

رابعاً - العملية الاستشارية بشأن مستقبل اللجنة الاستشارية الفرعية

15- تولّت رئيسة مكتب لجنة مشكلات السلع، سعادة السيدة Maria Laura da Rocha، سفيرة البرازيل، قيادة عمل مجموعة العمل المعنية باللجنة الفرعية. وشكّل الأعضاء الآخرون في مكتب لجنة مشكلات السلع أعضاء أساسيين في مجموعة العمل: غابون (أفريقيا) وماليزيا (آسيا) وإستونيا (أوروبا) والأردن (الشرق الأدنى) والولايات المتحدة الأمريكية (أمريكا الشمالية) وأستراليا (جنوب غرب المحيط الهادئ). وشارك ممثلون من كل من الأرجنتين وبنغلاديش وكندا وشيلي والاتحاد الأوروبي وإيطاليا ونيوزيلندا والفلبين والسودان وتنزانيا وزامبيا في اجتماع أو أكثر من اجتماعات مجموعة العمل. كما شاركت منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي في اجتماع أو أكثر، حسب الاقتضاء، لاطلاع مجموعة العمل على أنشطتهما.

16- وعقدت مجموعة العمل ستة اجتماعات بين مارس/آذار 2015 ومايو/أيار 2016. كما ناقشت، خلال اجتماعها الأول، اختصاصاتها والجدول الزمني لأعمالها، فضلاً عن ترتيبات عملها. ووافقت، في الاجتماع الثاني، على اختصاصاتها واستعرضت دور اللجنة الاستشارية الفرعية وأهميتها، بالإضافة إلى الخيارات الممكنة للمضي قدماً. ثم حضرت، خلال اجتماعها الثالث، ثلاثة عروض قدمها خبراء من النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر) التابع للمنظمة، والنظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية. وناقشت مجموعة العمل، في اجتماعها الرابع، وثيقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة، تتناول ثلاثة تصورات محتملة لمستقبل اللجنة الفرعية، كما وافقت على المبادئ الأربعة الواسعة النطاق التالية:

- قد تبرز الحاجة إلى آلية مشاهمة للجنة الفرعية في المستقبل؛
- ينبغي أن تكون الأمانة في روما؛
- ينبغي عدم توحي أي تكاليف إضافية؛
- ينبغي عدم تغيير ولاية هذا الجهاز (عدم تكليفه بولاية تتعلق بقضايا السياسات مثلاً).

17- وناقشت مجموعة العمل، في اجتماعها الخامس، اقتراحاً أعدته الأمانة استناداً إلى المبادئ الأربعة المتوافق عليها المذكورة أعلاه. ووافقت مجموعة العمل، في اجتماعها السادس والأخير المنعقد في 27 مايو/أيار 2016، على رفع التوصيات التالية إلى اللجنة للنظر فيها في دورتها الحادية والسبعين.

خامساً - توصيات بشأن مستقبل اللجنة الاستشارية الفرعية

18- وافقت مجموعة العمل، على ضوء ما هو وارد أعلاه، وتحت الإشراف العام لرئيسة اللجنة، سعادة السيدة Maria Laura da Rocha، سفيرة البرازيل، وبمساعدة أمانة اللجنة، على التوصيات التالية بشأن مستقبل اللجنة الفرعية، لتنظر فيها اللجنة:

(أ) عقد اجتماعات اللجنة الاستشارية الفرعية

يُقترح الإبقاء على اللجنة الاستشارية الفرعية كهيئة غير نشطة لجمع المعلومات وأن تعقد اجتماعاتها "عند الطلب فحسب". ولا تزال الحاجة إلى رصد معاملات المعونة الغذائية بشكل وثيق ذات أهمية، إذ لا يمكن في المستقبل استبعاد حصول فائض في الإمدادات في بعض البلدان وقد تصبح المعونة الغذائية منفذاً لتصريف هذه الفوائض.

كما يُقترح عقد اجتماعات اللجنة الاستشارية الفرعية في روما (بدلاً من واشنطن العاصمة).

(ب) اتخاذ قرار بشأن اجتماعات اللجنة الاستشارية الفرعية

تشكّل اللجنة الاستشارية الفرعية أحد الأجهزة الفرعية للجنة مشكلات السلع. ويجوز لأي عضو أو مجموعة من الأعضاء الطلب إلى اللجنة الاستشارية الفرعية عقد اجتماع، استناداً إلى تبرير واضح ومؤشر على الطابع الملح لعقد اجتماع. وعملاً بالمادة 1-4 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع، يكلف مكتب اللجنة بمسؤولية تقييم ما إذا كان هناك ما يبرر الطلب لأول وهلة وتقديم توصية إلى المدير العام الذي يتخذ القرار النهائي بشأن عقد اجتماع أم لا. وإذا كان الرد بالإيجاب، ينبغي عقد الاجتماع بأسرع وقت ممكن.

(ج) مكان أمانة اللجنة الاستشارية الفرعية

يُقترح أن يوفّر النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر الخدمات اللازمة للجنة الاستشارية الفرعية في شعبة التجارة والأسواق التابعة للمنظمة التي تستضيف أيضاً أمانة لجنة مشكلات السلع وأمانات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. ومن شأن نقل أمانة اللجنة الاستشارية الفرعية إلى روما تيسير دعم الوظائف التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية الفرعية من جانب خبراء فنيين ومن دون أي تكاليف إضافية مرتقبة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يتيح التكامل والوصول إلى المجموعة الكاملة من المعلومات والأدوات التحليلية المتوفرة في المنظمة.

لقد أنشئ النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في أوائل سبعينات القرن الماضي في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية. وهو المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بإنتاج الأغذية والأمن الغذائي لكل بلد تقريباً في العالم. وهو يزود صانعي السياسات والمجتمع الدولي بأحدث المعلومات المتاحة وأكثرها موثوقية. ويراقب النظام العالمي على الدوام حالة العرض والطلب على الأغذية في العالم، ويُصدر تقارير منتظمة عن حالة الأمن الغذائي في العالم ويوفر الإنذار المبكر عن الأزمات الغذائية الوشيكة في فرادى البلدان. وبالنسبة إلى البلدان التي تواجه حالة غذائية طارئة وخطيرة، يقوم الخبراء

في النظام العالمي، جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي، بإيفاد بعثات مشتركة لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه البعثات في تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن حالة الأمن الغذائي لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ الإجراءات الملائمة وتيسير ذلك.

(د) الإبلاغ عن معاملات المعونة الغذائية

يُتَرح أن تبليغ الجهات المانحة على وجه السرعة عن نواياها بتقديم معونة غذائية فور اتخاذ القرارات ذات الصلة. ويبلغ النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية¹¹ التابع لبرنامج الأغذية العالمي بالمعونة الغذائية ويدرج ما يكفي من التفاصيل عن السلع التي سيتم تقديمها، وشكل الهبة (عينية و/أو نقدية) والاستخدام المتوقع لها (حالة طوارئ أو مشروع أو برنامج). وقد يتعين استعراض ممارسات الإبلاغ الحالية التي تعتمد عليها الجهات المانحة إزاء النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية من حيث شكل/نموذج الإبلاغ وانتظامه. ولن تترتب على الجهات المانحة أي التزامات قانونية جديدة أو غيرها من الالتزامات باستثناء توفير معلومات عن أنشطتها المرتبطة بالمعونة الغذائية بطريقة كاملة ومناسبة من حيث التوقيت. وتقدم الجهات المانحة أيضاً بيانات لاحقة إلى النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية بشأن تحويل المعونة الغذائية العينية إلى نقد، بما في ذلك إجمالي قيمة المعونة الغذائية النقدية واستخدام الأموال التي يتم جمعها من خلال عملية تحويل المعونة الغذائية إلى نقد. وهذا الترتيب المقترح مشروط باستمرار عمل النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

(هـ) توحيد بيانات المعونة الغذائية ونشرها

يصبح تقرير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية الصادر عن المنظمة/النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني العام للنظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية) الوسيلة التي تستعين بها اللجنة الاستشارية الفرعية لنشر المعلومات. وينبغي لتقرير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية أن يزود الجهات المانحة بمعلومات موحدة ومنهجية وفي الوقت المناسب عن معاملات المعونة الغذائية إلى الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجمالي المعلومات المبلغ عنها في تقارير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية التي تشمل بيانات مناسبة من حيث التوقيت عن إمدادات الأغذية الحالية وتوازنات الطلب في الأسواق المحلية للبلدان المستفيدة، إلى جانب إحصاءات أخرى ذات صلة بأسواق الأغذية الإقليمية والعالمية، سيوفر قاعدة معلومات جيدة لأعضاء لجنة مشكلات السلع الذين قد تراوهم أسئلة أو هواجس حول إمكانية الحل محل السوق والآثار المثبطة التي تنشأ عن المعونة الغذائية المقدمة أو التي ستقدم. وهذا الترتيب المقترح لتوحيد بيانات المعونة الغذائية ونشرها مشروط باستمرار عمل النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة في الوقت المناسب إلى النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع للمنظمة.

¹¹ كانت وظيفة النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية، اعتباراً من تاريخ إعداد هذا التقرير، قيد الاستعراض. وسيتولى برنامج الأغذية العالمي ضمان بقاء المنظمة وأمانة لجنة مشكلات السلع على علم بالتطورات التي قد تؤثر على الدور والالتزامات المتوخاة من النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية.

سادساً- الإجراءات المقترح اتخاذها من قبل اللجنة

19- إن اللجنة مدعوة إلى النظر في التوصيات التالية المتعلقة بمستقبل اللجنة الاستشارية الفرعية:

(أ) اجتماعات اللجنة الاستشارية الفرعية:

ستعقد اجتماعات اللجنة الاستشارية الفرعية في روما "عند الاقتضاء".

(ب) اتخاذ قرار بشأن اجتماعات اللجنة الفرعية:

يُكلّف مكتب لجنة مشكلات السلع، عملاً بالمادة 1-4 من اللائحة الداخلية للجنة، بتقييم ما إذا كان هناك ما يبرر طلب عقد اجتماع للجنة الاستشارية الفرعية لأول وهلة وتقديم توصية إلى المدير العام الذي يتخذ القرار النهائي بشأن عقد اجتماع أم لا. وإذا كان الرد بالإيجاب، ينبغي عقد الاجتماع بأسرع وقت ممكن.

(ج) مكان أمانة اللجنة الاستشارية الفرعية:

تتخذ أمانة اللجنة الاستشارية الفرعية من روما مقراً لها وتكون موجودة في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر ضمن شعبة التجارة والأسواق في المنظمة التي تستضيف أيضاً أمانة لجنة مشكلات السلع وأمانات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع.

(د) الإبلاغ عن معاملات المعونة الغذائية:

تبلغ الجهات المانحة على الفور النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي بنواياها المتعلقة بتقديم معونة غذائية فور اتخاذ القرارات ذات الصلة، بما في ذلك التفاصيل عن السلع التي سيتم تقديمها، وشكل الهبة (عينية و/أو نقدية) والاستخدام المتوقع للمعونة الغذائية (أي حالة طوارئ أو مشروع أو برنامج أو ما إلى ذلك). وتقدم الجهات المانحة أيضاً بيانات لاحقة إلى النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية بشأن تحويل المعونة الغذائية العينية إلى نقد، بما في ذلك إجمالي قيمة المعونة الغذائية النقدية واستخدام الأموال التي يتم جمعها من خلال عملية تحويل المعونة الغذائية إلى نقد.

(هـ) توحيد بيانات المعونة الغذائية ونشرها:

يصبح تقرير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية الصادر عن النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع للمنظمة بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني للنظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي الوسيلة التي تستعين بها اللجنة الاستشارية الفرعية لنشر المعلومات.